

مجلة بحوث الأعمال



<https://abs.journals.ekb.eg>

المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الثاني

المجلد: الثاني

يوليو ٢٠٢٥

أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

أ/ عمرو محمد إبراهيم السريتي

مُعيد الاقتصاد - أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة

أ.د/ عبير شعبان عبده

أستاذ ورئيس مجلس قسم الاقتصاد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

د/ رانيا أنيس الشرقاوي

مدرس الإقتصاد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلي بيان وتحليل أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فيما يخص عرض وتحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومفهوم ميزان المعاملات الجارية. وتوصلت الدراسة من الناحية النظرية التحليلية إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تختلف تأثيرها على ميزان المعاملات الجارية المصري من برنامج إلى آخر ومن سياسة إلى أخرى حسب الفترة الزمنية المطبق فيها برنامج الإصلاح الاقتصادي وكذلك حسب العوامل السياسية والظروف المحيطة.

وقامت الدراسة ببناء نموذج قياسي لتقدير أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣). وأظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل، أن كل من: سعر الفائدة الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي، ونسبه الاستثمار الأجنبي المباشر لإجمالي الناتج المحلي، ونسبه أرصدة الدين الخارجي لإجمالي الدخل القومي، ونسبه عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلي لهم أثر طردي على رصيد ميزان المعاملات الجارية، باستثناء المتغير السوري المُعبر عنه بسياسات الإصلاح الاقتصادي (ER) ذو التأثير العكسي في الأجل الطويل. وأظهرت النتائج أن من أهم العوامل ذات الأهمية النسبية لميزان المعاملات الجارية هو الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أظهرت نتائج التقدير في الأجل القصير، وجود توافق بين تأثير جميع المتغيرات على رصيد ميزان المعاملات الجارية في الأجلين الطويل والقصير باستثناء المتغير السوري المُعبر عنه بسياسات الإصلاح الاقتصادي وكذلك أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بعد فترة إبطاء واحده. لذا توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتبني تنمية متوازنة بجميع القطاعات الاقتصادية والتوجه نحو تنويع الصادرات المصرية، وضرورة المراجعة الدورية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنظومة الحوافز التي تتمتع بها، وضرورة الاتجاه نحو التصدير وليس الاحلال محل الواردات، ويجب تهيئه الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي- ميزان المعاملات الجارية- الخصخصة- عجز ميزان المدفوعات- نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة - نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

This study aimed to identify and analyze the impact of economic reform policies on Egypt's current account balance during the period (1991–2023). The study employed a descriptive approach to present and analyze economic reform policies and the concept of the current account balance. The theoretical and analytical findings indicate that the impact of economic reform policies on Egypt's current account balance varies from one program to another and from one policy to another, depending on the time period in which the reform program was implemented, as well as on political factors and surrounding conditions.

The study developed an econometric model to estimate the effect of economic reform policies on the current account balance in Egypt during the period (1991–2023). The long-run estimation results showed that the real interest rate, real exchange rate, foreign direct investment as a percentage of GDP, external debt as a percentage of gross national income, and the budget deficit as a percentage of GDP all have a positive effect on the current account balance—except for the dummy variable representing economic reform policies (ER), which had a negative long-run impact.

The results also highlighted that foreign direct investment is among the most influential factors for the current account balance. The short-run estimation results revealed consistency in the direction of the impact of all variables on the current account balance in both the short and long run, except for the dummy variable representing economic reform policies, external debt as a percentage of gross national income, and foreign direct investment as a percentage of GDP after a one-lag.

Therefore, the study recommends the importance of adopting a balanced development approach across all economic sectors, promoting export diversification, conducting periodic reviews of foreign direct investment and its incentive system, shifting the focus toward export promotion rather than import substitution, and creating a favorable environment for private sector activity.

Keywords: Economic reform – Current account balance – Privatization – Balance of payments deficit – Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model – Error Correction Model (ECM).

المقدمة

تعتمد الدول النامية على برامج الإصلاح الاقتصادي كمحاولة منها للحد من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي؛ من أجل إيجاد حلول لها وطرق لعلاجها (عبد الكريم، ٢٠١٢). وقد تبنت مصر باعتبارها واحدة من الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي للمساعدة في تحسين وضع ميزان المعاملات الجارية، حيث شهدت فتره التسعينات زيادة درجه الانفتاح الاقتصادي والتحرر بالاقتصاد المصري نتيجة لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عام ١٩٩١. وشهد الاقتصاد المصري مزيداً من التحرر والإصلاح مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة (نجا، ٢٠١٩).

وشهد المجتمع المصري مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١م، وما تبعها من عدم الاستقرار على المستوى السياسي وكذلك الاقتصادي لمدته تجاوزت الثلاث سنوات، الأمر الذي أثر سلبياً على معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي، وقد بدأ الاقتصاد المصري يتعافى تدريجياً منذ بداية عام ٢٠١٤ مع تحقيق الاستقرار الامني والسياسي (نجا، ٢٠١٩). وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣).

١-١ - مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد المصري مثل معظم اقتصاديات الدول النامية من الاختلالات الهيكلية، وأهمها اختلال ميزان المدفوعات (صالح، وآخرون، ٢٠٢٠). ونظراً لاتباع مصر سياسات للإصلاح الاقتصادي متمثلة في ثلاثة برامج للإصلاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛ أولها: برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) في نوفمبر ١٩٨٩، لكن التنفيذ الفعلي بدأ في مارس ١٩٩٠ (khalifa, 1998)، ثانيها: برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)، ثالثها: برنامج استراتيجية التنمية المصرية ٢٠٣٠، وشملت الاستراتيجية؛ أولاً: إصلاحات في مجالات الطاقة والنقل، والزراعة، والصناعة، والتعليم. ثانياً: برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (نوفمبر ٢٠١٦م - حتى الآن)، وتضمنت المرحلة الأولى من البرنامج تحرير سعر الصرف وتقليص دعم المنتجات الأساسية. وتضمنت المرحلة الثانية من البرنامج: البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي (NSRP) الذي شرعت الحكومة المصرية في تنفيذه عام ٢٠٢٠م (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٣؛ عبد المجيد والحيطي ٢٠١٩).

وقد سجل رصيد الحساب الجاري في مصر عجزاً يمكن وصفه بأنه عجزٌ دائماً خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، ويرجع استمرار هذا العجز إلى الفارق بين معدل النمو في الصادرات ومعدل النمو في الواردات. وعموماً ارتبطت التقلبات في الصادرات والواردات السلعية بعوامل متعددة أبرزها التغير الذي طرأ على الهيكل السلعي للتجارة والتقلبات في أسعار البترول، والتغيرات في سعر الصرف وسعر الصرف الحقيقي الفعال، هذا فضلاً عن تقلبات الإنتاج المحلي وكذلك تقلبات الطلب الخارجي.

لذا تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بأنواعها المختلفة؛ بإمكانها أن تقلل من الطلب المحلي على الواردات، ومن ثم تقل قيمة الواردات المصرية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سوف تؤدي هذه السياسات إلى زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، فتؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات المصرية، وبالتالي تقليل العجز في الميزان الجاري المصري، وتحسين وضعه.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس قوامه: ما أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣).

٢-١ - أهمية وهدف الدراسة:

يُعد معرفة اهتمام مصر بتطوير مؤسساتها المالية والنقدية من خلال تطوير أدواتها المالية والنقدية أمر بالغ الأهمية. لذلك من الضروري معرفة أثر هذه السياسات على ميزان المدفوعات المصري. فيستمد هذا البحث أهميته من الظروف الاقتصادية التي مرت بها مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، وما قامت به من برامج للإصلاح الاقتصادي. فيرى الباحث أنه من الضروري معرفة نتائج السعي نحو الإصلاح الاقتصادي وتحديد تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية، ثم توضيح الاختلالات الهيكلية بين الصادرات والواردات في ميزان المعاملات الجارية، وابتعاد القيم المحققة عن المستهدفة، والتعرف على عوامل القوة والضعف وأيضاً الفرص والتحديات خلال فترة الدراسة، لذا يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣).

٣-١ - منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي فيما يخص عرض وتحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومفهوم ميزان المعاملات الجارية، وتستخدم الدراسة المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار ذي الفجوات الموزعة (ARDL)، لتقدير أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية المصري خلال فترة الدراسة.

٤-١ - **فرضية الدراسة:** تقوم الدراسة باختبار الفرضية التالية: أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تحسين وضع ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

٥-١ - **خطة الدراسة:** تتكون الدراسة من ثلاثة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية، يتناول القسم الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، ويعرض القسم الثاني: تطور ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، ويختص القسم الثالث بتقدير أثر تطبيق سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

٢- أدبيات الدراسة:

توجد مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية ، ولعل من أهم هذه الدراسات مرتبه من الأقدم للأحدث ما يلي:

١- دراسة (Khalifa, 1998) عن " **The Economic Reform Policies and their Impacts on The Balance of Payments', Adjustment in**

Egypt " وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة ماهية مكونات سياسات الإصلاح الاقتصادي وما مدي تأثيرها على ميزان المدفوعات المصري، وطُبقت هذه الدراسة على مصر، خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٦)، واستخدمت المنهج الوصفي الإحصائي والتاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أنه نتيجة للتقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وظروف البيئة الخارجية الإيجابية في أعقاب حرب الخليج - بما في ذلك اسقاط بعض الديون - تمكنت مصر من توحيد سعر الصرف وتعويم عملتها في عام ١٩٩١.

٢- دراسة (Boateng & Ayentimi, 2013) عن " **An empirical analysis of balance of payment in Ghana using the monetary approach** ". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أن التحدي الرئيس للاقتصاد الغاني هو استمرار عدم التوازن في ميزان المدفوعات. وطُبقت هذه الدراسة في غانا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠). واعتمدت على المنهج القياسي حيث تم تعريف النموذج باستخدام المدخل النقدي لميزان المدفوعات، ومن ثم تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى أن اختلال ميزان المدفوعات في غانا لا يتأثر بالمتغيرات النقدية فقط.

٣- دراسة (Elhendawy, 2014) عن " **the relationship between budget deficit and current account deficit in Egypt** ". هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي: هل أثر عجز الموازنة على الحساب الجاري المصري؟ وطُبقت هذه الدراسة على مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠)، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة المدى تربط بين عجز الموازنة والحساب الجاري، وبالتالي فإن اختبار السببية لجرانجر يكشف أن العجز في الميزانية يؤدي إلى عجز الحساب الجاري والعكس مما يؤكد الفرضية.

٤- دراسة (معن، ٢٠١٥) عن " **أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد المصري** ". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كل من التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات المصري في الأجلين القصير والطويل، وطُبقت هذه الدراسة على مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما اعتمدت على المنهج القياسي من خلال تطبيق اختبارات الانحدار المتعدد والتكامل المشترك، والسببية لجرانجر على بيانات التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين التضخم وميزان المدفوعات، ووجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، ووجود علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات المصري.

٥- دراسة (شهاب وتوني، ٢٠١٥) عن " **قياس استدامة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري باستخدام تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية** ". هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالي: هل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري مستدام في الأجل الطويل أم لا؟ وهل السياسات الاقتصادية الكلية المصرية فعالة في هذا المجال؟ وهدفت الدراسة أيضاً إلى تحليل وتوصيف وتقدير النموذج

المستخدم لقياس استدامة عجز الحساب الجاري المصري باستخدام تقنية الشبكات العصبية. وطُبقت هذه الدراسة على مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٠). واستخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن العجز في الحساب الجاري كان بشكل مستدام خلال فترة الدراسة.

٦- دراسة (أبو زيادة، ٢٠١٩) عن " برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة سعر الصرف وأثره على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢١) " وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار تحرير سعر الصرف في مصر والتعرف على أهم نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري خلال فترة الدراسة. وطُبقت هذه الدراسة على مصر، خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)، واستخدمت المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل التضخم السنوي يؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية صاحبها تدهور شديد في مستويات المعيشة، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الاختلالات الهيكلية أدت إلى ضعف معدلات الانتاج وسوء حالة البنية والهياكل الاساسية في الاقتصاد المصري وإلى خلق كثير من المشكلات الاقتصادية، لكنها ساعدت على استقرار الاقتصاد الكلي خلال بعض السنوات الماضية.

٧- دراسة (أمين، ٢٠١٩) عن " قياس وتحليل أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الميزان التجاري المالي " هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على الميزان التجاري. وطُبقت هذه الدراسة على ماليزيا، خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٤)، واستخدمت المنهج الوصفي والقياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، وعلاقة ارتباطية موجبة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، كما تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات من السلع والخدمات، واتضح وجود علاقة سالبة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات، كما تبين وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من السلع والخدمات.

٨- دراسة (عبد المجيد والحيطي، ٢٠١٩) عن " برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري: دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ " هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري. وطُبقت هذه الدراسة على مصر على عينة مكونة من ٢٧ مفردة، واعتمدت الدراسة على كل من المنهج الوصفي

التحليلي وأيضاً المنهج القياسي. وتوصلت هذه الدراسة إلى صحة الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث "إن تنفيذ الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) لم يحقق التنمية الحقيقية في المجتمع المصري"، وبالتالي فهذا البرنامج لم يحقق تنمية ذات أبعاد اجتماعية، قائمة بالأساس على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الأساسية لكل أفراد المجتمع.

٩- دراسة (صالح وآخرون، ٢٠٢٠) عن "سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على تجارة مصر الخارجية" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على هيكل التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، وطبقت هذه الدراسة على مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، واستخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة قد حقق تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، لكن سجلت معاملات مصر مع العالم الخارجي عجزاً كلياً في ميزان المدفوعات ولوحظ أيضاً أن معدل نمو الواردات أكبر من معدل نمو الصادرات خلال فترة الدراسة مما أدى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية واختلال ميزان المدفوعات. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى ضرورة تكامل السياستين المالية والنقدية في مصر.

١٠- دراسة (محمود، ٢٠٢٢) عن "أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، هدفت هذه الدراسة إلي تحليل سياسات سعر الصرف في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، وتحديد مدى فاعلية هذه السياسات في الحد من عجز الميزان التجاري، وتحليل التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف، وأثر ذلك علي الميزان التجاري في الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)، وتوضيح الدور المرتقب للسياسات الحكومية في الحد من الآثار السلبية لتحرير سعر الصرف علي الميزان التجاري في الاقتصاد المصري. واعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. وطُبقت هذه الدراسة على مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠). وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة معنوية بين سعر الصرف من جانب والصادرات والواردات من جانب آخر.

١١- دراسة (منصوري، ٢٠٢٢) عن " تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية". هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات وطبقت الدراسة على الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) واستخدمت المنهج القياسي فقد استخدمت نماذج البيانات السلسلة المقطعية (panel data)؛ حيث

تم استخدام بيانات سنوية لعينة تتكون من ٣٦ دولة نامية عبر استخدام اربعة نماذج قياسية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية وتقدير أثرها الناتج عن تفاعل وتكامل السياسات في ميزان المدفوعات، وإلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل للتعبير عن هذه العلاقة، وأن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر طردياً بالمتغيرات التالية: الدين الحكومي العام، سعر الصرف الرسمي ومؤشر الحرية الاقتصادية، بينما يتأثر عكسياً بالمتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، مؤشر العبء الضريبي.

تعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

ركزت بعض الدراسات السابقة على العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي والحساب الجاري مثل دراسة (أمين، ٢٠١٩). كما ركزت دراسات سابقة أخرى على العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات مثل دراسة (معن، ٢٠١٥). وأوضحت دراسات أخرى استخدام مؤشرات لقياس العجز في ميزان المدفوعات أو العجز في الحساب الجاري مثل دراسة (Khalifa, 1998؛ شهاب وتوني، ٢٠١٥). كذلك جاءت نتائج بعض هذه الدراسات متضاربة. وتتمثل أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يلي:

- ١- التطبيق على مصر خلال فترة حديثة؛ حيث تمتد من ١٩٩١ وحتى ٢٠٢٣.
- ٢- قياس وتحليل أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال ٦ مؤشرات؛ هي: سعر الفائدة الحقيقي، وإجمالي الدين الخارجي، وسعر الصرف الحقيقي، ومعدل التضخم، والاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وعجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ لأنها تعد المؤشرات المشتركة بين كل برنامج من برامج الإصلاح الاقتصادي.

الفجوة البحثية: لم تتناول الدراسات السابقة أثر كل سياسات الإصلاح الاقتصادي مجتمعة على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، وهذا ما سوف تعالجه الدراسة الحالية.

٣- برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

شملت فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٢٣) ثلاثة برامج رئيسية للإصلاح الاقتصادي، بداية من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) عام ١٩٩١ ثم برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٤، ثم شرعت الحكومة المصرية بتبني

استراتيجية التنمية المصرية ٢٠٣٠ حيث وضعت هذه الاستراتيجية برنامجاً شاملاً لتطوير الاقتصاد المصري على المدى الطويل، ويتضح ذلك كما يلي:

٣-١- سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٩١ (برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي) (ERSAP)

قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نوفمبر ١٩٨٩، لكن التنفيذ الفعلي بدأ في مارس ١٩٩٠، ويتكون هذا الاتفاق من ثلاث مراحل، ولقد تم تنفيذ المرحلة الأولى في السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢ وأيضاً تم تنفيذ المرحلة الثانية في سبتمبر ١٩٩٣، وبدأ تنفيذ المرحلة الثالثة ومدتها عامان بعد إقرار مجلس إدارة صندوق النقد الدولي للاتفاقية في أكتوبر ١٩٩٦ (Khalifa, 1998).

وتتكون حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي لعام ١٩٩١ من سبعة أنواع من السياسات؛ وهي السياسات الخاصة بإصلاح القطاع العام، والسياسات السعرية، وسياسات الاستثمار، والسياسات الخارجية، وسياسات الإصلاح النقدي، والسياسات المالية، والسياسات الاجتماعية (نجا، ٢٠١٩؛ كريم، ١٩٩٦).

١- سياسات إصلاح القطاع العام: وهدفت هذه السياسة إلى: تغيير الهيئة المالية والمؤسسية والقانونية التي تعمل بها مشروعات القطاع العام؛ لرفع كفاءتها الإنتاجية واخضاعها لنفس القواعد والقوانين المطبقة على القطاع الخاص، وخصخصة مشروعات القطاع العام في قطاع انتاج السلع والقطاع المالي مع استثناء المشروعات ذات الصلة الاستراتيجية للاقتصاد القومي (خالد والنجار، ٢٠٢٠).

٢- السياسات السعرية: بدأت الحكومة في تحديد أسعار منتجات القطاع العام منذ منتصف الثمانينيات، وتشمل هذه السياسات أيضاً رفع أسعار الطاقة والمنتجات الزراعية والمواصلات؛ حيث ينادي الصندوق عموماً إلى ضرورة العمل بالأسعار الحقيقية التي تغطي كلفة الإنتاج والتخلي عن سياسة الدعم لبعض أسعار المنتجات وبعض الخدمات التي تُقدمها الحكومة كالتعليم والصحة كونها تمثل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة في الوقت الذي يستفيد منها الجميع دون تفرقة سواء أغنياء أو فقراء (عبد الكريم، ٢٠١٢).

٣- سياسات الاستثمار: تعرف الاستثمارات بعملية بناء الأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، ويؤدي الانفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة. وتساهم عمليات الاستثمار

الصحيحة إلى وضع النسب الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية وزيادة التشابك والترابط فيما بين هذه القطاعات بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني (رمضان، ٢٠٠٧).

٤- **السياسات الخارجية:** وتتمثل في السياسات التي تتعلق بعلاقة الدولة مع العالم الخارجي؛ تشمل:

أ- **إصلاح نظام سعر الصرف:** خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) اعتمدت مصر على نظام ربط سعر الصرف؛ بسبب انهيار نظم بريتون وودز Breton woods في ثمانينيات القرن الماضي. وظلت على هذا النظام حتى اعتمدت الحكومة نظام سعر الصرف المُدار في فبراير ١٩٩١ (محمود، ٢٠٢٢).

ب- **تحرير التجارة:** التزمت الحكومة المصرية بتحرير التجارة نتيجة للاتفاقيات التجارية المختلفة وهذه الاتفاقيات أدت إلى إصلاح سياسات التجارة وتحسن أكبر للمعايير الدولية المطلوبة خاصة في قطاع الزراعة والصناعة. (خالد والنجار، ٢٠٢٠).

٥- **الإصلاح النقدي:** تم وضع سقف ائتمانية لإقراض البنوك للقطاعين العام والخاص، وتم تحرير سعر الفائدة على أن تسترشد البنوك عند تحديد سعر الفائدة الدائنة والمدينة بسعر الفائدة على أذن الخزانة التي تصدرها الحكومة المصرية (أبادير وآخرون، ٢٠٢١). وتم تحرير الأسواق المالية وأسواق السلع من التشوهات التي تعاني منها، وبناءً على ذلك تم تحرير أسواق النقد وأسواق الصرف الأجنبي من القيود الإدارية. ولتفعيل دور السياسة النقدية في ذلك الوقت تم الاستقرار على استخدام أذن الخزانة كأداة من أدوات السياسة النقدية (أبادير وآخرون، ٢٠٢١).

٦- **السياسات المالية:** حيث طبقت الحكومة الضريبة الموحدة، وضريبة المبيعات، وزيادة الضرائب غير المباشرة، ورفع أسعار الطاقة ومنتجات القطاع العام بشكل عام. أما بالنسبة لجانب النفقات، تم تخفيض معدل الزيادة في الأجور وتخفيض الاستثمار العام إلى أقل من ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض الدعم بحوالي مليار جنيه مصري (كريم، ١٩٩٦).

٧- **السياسات الاجتماعية:** فانعكس تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١ على الأفراد من عدة نواحي كالصحة والتعليم والعلاقات الاجتماعية (العزازي وأبو الحديد، ٢٠١٧). وهدفت السياسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام ١٩٩١ إلى تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاح الاقتصادي على الأفراد منخفضي الدخل في المجتمع، وذلك بإنشاء الصندوق الاجتماعي وإقامة شبكة الأمن الاجتماعي (كريم، ١٩٩٦).

٣-٢- برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)

تتكون حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠٠٤ من خمسة أنواع من السياسات الرئيسية؛ وهي السياسات الخاصة بالخصخصة، والسياسات الخارجية، وسياسات الإصلاح النقدي، وسياسات الإصلاح المالي، والسياسات الخاصة باستهداف التضخم (أبادير والسيد، ٢٠١٩؛ Botros, 2007)

١- السياسات الخاصة بالخصخصة: قامت الحكومة المصرية بتسريع برنامج الخصخصة -في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤- في مجالات البنوك والاتصالات والنسيج والمتاجر (Srinivasan, 2005)، بإجمالي ٢٢ صفقة خصخصة للقطاع العام (Egypt's Economic Reform Agenda, 2005).

٢- السياسات الخاصة بالإصلاح المالي: حيث بيعت معظم البنوك المشتركة إلى القطاع الخاص، وأصبح إلزامياً على البنوك أن تجمع رأس المال المدفوع بالكامل. وأعيد هيكلة الديون غير المسددة في القطاع الخاص مع محو الديون غير المسددة في القطاع العام (خالد والنجار، 2020). وقامت الحكومة برفع أسعار الوقود المدعومة في سبتمبر ٢٠٠٤ ويوليو ٢٠٠٦، وقامت أيضاً برفع أسعار الكهرباء في ديسمبر ٢٠٠٤ إضافة إلى إطلاق اصلاحات للإدارة الضريبية (خالد والنجار، 2020).

٣- السياسات الخاصة بالإصلاح النقدي: فقد تم خفض سعر الفائدة على الودائع إلى ٨٪ (Moore, 1997). وقد نجحت سياسات البرنامج في وقف تدهور العملة المحلية وخفضها وتم ذلك في عام واحد فقط حيث سجل الدولار ما يعادل ٥.٧٦ جنيهاً في عام ٢٠٠٥ ثم سجل ما يعادل ٥.٧٤ جنيهاً في أكتوبر ٢٠٠٦ مقارنة بما يعادل ٦.٢٢ جنيهاً عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ (Botros, 2007).

٤- السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية: وفي سبيل تعزيز التجارة الخارجية وقعت مصر على اتفاق تجارة حرة مع تركيا في ديسمبر ٢٠٠٥ (خالد والنجار، 2020). ووقعت الحكومة مع الولايات المتحدة اتفاقية أيضاً عام ٢٠٠٤ لتصنيع المنتجات ذات المكون الاسرائيلي في مصر لتكون معفاة من الرسوم الجمركية والتي تعرف باسم "الكويز" وبالإضافة لذلك تم تخفيض متوسط التعريفات الجمركية على الواردات من ١٤.٤٪ إلى ٩.١٪ لتشجيع فكرة التجارة الدولية الحرة (Srinivasan, 2005).

٥- السياسات الخاصة باستهداف التضخم: أعلن البنك المركزي المصري في ٢ يونيو عام ٢٠٠٥ وضع سياسة اقتصادية لاستهداف التضخم، من خلال وضع طرق جديدة للسياسة النقدية (أباير والسيد، ٢٠١٩).

٣-٣- استراتيجيّة التنمية المصريّة (٢٠١٤-٢٠٣٠):

وتتكون هذه الاستراتيجية من مرحلتين، وذلك على النحو التالي:

٣-٣-١- المرحلة الأولى: استراتيجية التنمية المصرية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)

وضعت هذه الاستراتيجية برنامجاً شاملاً لتطوير الاقتصاد المصري على المدى الطويل، وتهدف إلى تحقيق نمو مستدام، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين البنية التحتية، وجذب الاستثمارات، وشملت الاستراتيجية؛ إصلاحات في مجالات الطاقة والنقل، والزراعة، والصناعة، والتعليم. (السريتي، ٢٠٢٤).

٣-٣-٢- المرحلة الثانية: برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢٣)

وُقسم إلى برنامجي على النحو التالي:

أ- برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩):

هدف هذا البرنامج إلى تخفيض عجز الموازنة والدين الحكومي الداخلي والخارجي، ورفع كفاءة أسواق الصرف، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية لحماية الفئة محدودة الدخل أثناء عملية الإصلاح، وذلك من خلال السياسات التالية:

١- السياسة المالية: سعت الحكومة إلى تخفيض عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات وترشيد النفقات وهو ما يساعد على خلق وفرات في المالية العامة واستغلال الموارد العامة استغلال أمثل من أجل تلبية رغبات المجتمع ككل بطريقة أفضل (السريتي، ٢٠٢٤).

٢- السياسات النقدية والصرف: في ٣ نوفمبر عام ٢٠١٦ أعلن البنك المركزي تحرير سوق الصرف الأجنبي حيث قام البنك المركزي باتخاذ القرارات التالية (السريتي، ٢٠٢٤؛ أبابير وآخرون، ٢٠٢١):

- إطلاق الحرية للبنوك العامة في مصر في تسعير النقد الأجنبي، وذلك من خلال آليات الانترنت.

- العمل على رفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساسي ليصل إلى ١٥.٧٥٪.
 - رفع سعر عائد الإيداع والاقتراض لليلة واحدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساسي ليصل إلى ١٤.٧٥٪ و ١٥.٧٥٪ على التوالي.
 - زيادة سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساسي ليصل إلى ١٥.٢٥٪.
 - السماح للبنوك بفتح فروعها حتى الساعة التاسعة مساءً وأيام العطلة الأسبوعية؛ من أجل القيام بعمليات بيع وشراء العملات، بالإضافة إلى صرف حوالات المصريين العاملين بالخارج.
 - قرر البنك المركزي أنه لن يتم فرض أي شروط للتنازل عن العملات الأجنبية، ولا توجد أي قيود على إيداع وسحب العملات الأجنبية للأفراد والشركات، وبالنسبة لحدود الإيداع والسحب للشركات التي تعمل في مجال استيراد السلع والمنتجات غير الأساسية فقط استمرت بواقع ٥٠ ألف دولار في الشهر بالنسبة للإيداع و ٣٠ ألف دولار يومياً بالنسبة للسحب.
- وقد تم الاتجاه إلى امتصاص السيولة الفائضة في السوق من خلال زيادة كبيرة في أسعار الفائدة الاسمية. كذلك تم وضع إطار نقدي يعمل على تعزيز التواصل مع الأسواق والجمهور لإدارة توقعات التضخم وحماية الفقراء من أضرار التضخم (خالد والنجار، ٢٠٢٠). واتبعت مصر سياسة نقدية مشددة لتعمل على تحويل المسار الصاعد للتضخم، فاستمرار الاتجاه العام المضاد للتضخم يعمل على فتح الباب أمام تخفيض أسعار الفائدة بالتدريج. وخطط البنك المركزي للتحويل إلى إطار استهداف التضخم ٩٪ (± 3) للمساعدة في تحقيق تضخم منخفض ومستقر (خالد والنجار، ٢٠٢٠).
- ٣- سياسات الحماية الاجتماعية: سعت الحكومة إلى تخفيض معدلات البطالة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ لتجسيد الحماية الاجتماعية في أقوى أشكالها وأكثرها استدامة؛ (خالد والنجار، ٢٠٢٠).
- ٤- سياسات في مجال الإصلاحات الهيكلية: فقد اتخذت الحكومة أولويات في إصلاح الإطار التنظيمي ودعم المنافسة وتحسين فرص الحصول على التمويل والأراضي، وازداد دور المرأة والشباب في سوق العمل، وتنمية الصادرات وتعزيز وتسهيل حركة التجارة الدولية (خالد والنجار، ٢٠٢٠).

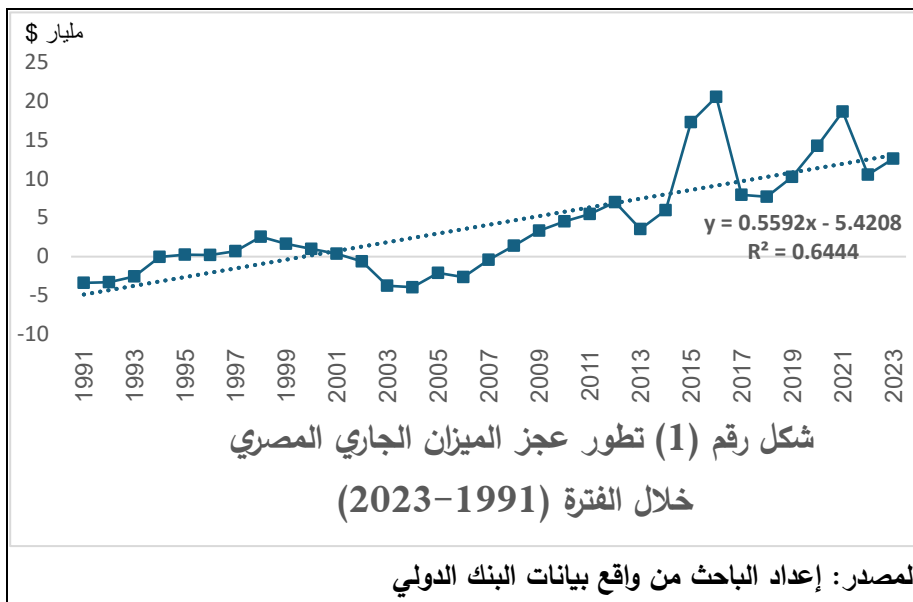
ب- البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي (NSRP) عام ٢٠٢٠:

ويتضمن هذا البرنامج خمسة محاور؛ أولها: تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، ووضع إطار مؤسسي لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال التعليم والتدريب، وتحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، بالإضافة إلى دعم تمكين المرأة والشباب وذوي المهارات الخاصة. وثانيها: خلق سياسات بيئة داعمة للمنافسة، وتسهيل وتطوير حركة التجارة وإزالة القيود، ورفع كفاءة النقل وتوفير النقل المتعدد الوسائط، مع دعم التحول للاقتصاد الأخضر. وثالثها: تسريع وتيرة التحول الرقمي، واستمرار الإصلاح الإداري والمؤسسي، وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتعزيز قدرتها، مع حوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة. ورابعها: تسريع وتيرة الشمول المالي، وزيادة فرص التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص، وتنشيط سوق المال وإعداد استراتيجية وطنية موحدة للشمول المالي. وخامسها: رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها، وتفعيل استراتيجية تنمية الأسرة المصرية، ورفع كفاءة النظم التعليمية واستكمال جهود زيادة تغطية مظلة الحماية الاجتماعية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٤):

ويستهدف البرنامج القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية، لتساهم في زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية (السريتي، ٢٠٢٤).

٤- تطور ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

ظل ميزان المعاملات الجارية في حالة عجز مستمر خلال فترة (١٩٩١-٢٠٢٣) وذلك باستثناء بداية الفترة عام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ والذي تحقق فيه فائض قدر بحوالي ٣.٣، ٣.٤، ٢.٥ مليار دولار على الترتيب ثم عام ١٩٩٤ والذي تحقق فيه فائض هزيل يبلغ ٠.٣١ مليار دولار وأيضاً الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) والذي سجلت فائضاً هزلاً في بداية ونهاية الفترة قدر بحوالي ٠.٦٢، ٠.٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٧ على الترتيب، بينما كانت أعلى قيمة للفائض هي ٣.٧ عام ٢٠٠٣. كما هو موضح في الشكل التالي رقم (١):



يلاحظ من الشكل السابق رقم (١) ما يلي:

١- بلغ إجمالي العجز المتراكم في فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (١٩٩١-٢٠٠٣) حوالي ٦.٧ مليار دولار، وفي فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٤-٢٠١١) حوالي ٩.٢ مليار دولار وخلال فترة عدم الاستقرار السياسي (٢٠١١-٢٠١٤) حوالي ١٥.٩٨ مليار دولار وخلال فترة برنامج استراتيجية التنمية المصرية ٢٠٣٠ - المتواجد ببياناتها حتى عام ٢٠٢٣ حوالي 89.63 مليار دولار. وتدل الأرقام المذكورة على زيادة حدة العجز بشكل مستمر وخاصة في فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ وخصوصاً المرحلة الثانية منه (البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي ٢٠٢٠) حيث سجل عجز الميزان الجاري عام ٢٠٢١ حوالي ١٨.٦١ مليار دولار ويعد هذا العجز بسبب عدة عوامل منها الأزمة الروسية الأوكرانية وأثار أزمة فيروس كورونا.

٢- ارتفع العجز مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ إلى ٢٠.٥ مليار دولار وكانت هذه أكبر قيمة للعجز خلال فترة الدراسة؛ تزامناً مع انخفاض قيمة المتحصلات الجارية حيث سجل ميزان الخدمات عجزاً عام ٢٠١٦، وارتفعت قيمة المدفوعات الجارية بشكل كبير نتيجة ارتفاع العجز التجاري عام ٢٠١٦ (الطراهوري، ٢٠٢٣).

٣- تحول رصيد ميزان المعاملات الجارية من عجز إلى فائض قُدر بحوالي ٠.٥ مليار دولار في فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-٢٠٠٤) مقارنة بمتوسط سنوي للعجز قُدر

بحوالي ١.٤ مليار دولار في فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٤ ثم مقارنة بمتوسط سنوي للعجز قُدر بحوالي ١١.٨ مليار دولار خلال فترة تبني برنامج إستراتيجية التنمية المصرية ٢٠٣٠. بينما المتوسط السنوي للعجز في الميزان الجاري المصري خلال فترة الدراسة كان موجباً وقُدر بحوالي ٠.٥٦ مليار دولار سنوياً. وهذه الزيادة في العجز كانت مستقرة إلى حد ما وهذا ما تعكسه ارتفاع قيمة ($R^2 = 0.626$) والذي يدلنا على أن العجز في الميزان الجاري المصري كان عجزاً دائماً (هيكلياً). سجل الميزان التجاري حالة العجز المستمر طوال الفترة (فيما عدا الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)) بينما كان ميزان التجارة غير منظورة في حالة فائض مستمر فيما عدا الخمس سنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠١٦، ٢٠٢٠، ٢٠٢١) ولذلك يمكن القول أن وضع الميزان التجاري كان -بصفة عامة- هو السبب المباشر في عجز ميزان الحساب الجاري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

٤- سجل مؤشر نسبة المعاملات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي أقصى نسب وأسوأ أداء له خلال عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦، مسجلاً نسبة قدرها ٥.٢٪ عام ٢٠١٥ و ٦.٢٪ عام ٢٠١٦؛ نتيجة ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية. وفي الجانب الآخر سجل مؤشر نسبة المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية أفضل أداء له خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، فقد تخطت تغطية المتحصلات الجارية للمدفوعات الجارية في كل سنوات الفترة المذكورة نسبة ١٠٠٪. وبلغت أقصاها عام ٢٠٠٣ مسجلة ١١٨٪ تزامناً مع الفائض المتحقق في ميزان المعاملات الجارية، بينما سجل المؤشر أسوأ أداء له خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة بداية من ٢٠١٥، فقد سجل أدنى نسبة له على الإطلاق عام ٢٠١٦ فبلغت حوالي ٧٢٪ (WB, 2024).

٥- تقدير أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

سيتم الاعتماد على نموذج ARDL لقياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، ثم يلي ذلك تقدير النموذج ثم تفسير نتائج التقدير، وأخيراً تقييم النموذج. وذلك على النحو التالي:

٥-١- تعيين النموذج

يهدف هذا القسم إلى بناء نموذج قياسي لتقدير أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)،

وصياغة الشكل الرياضي الملائم للنموذج القياسي المقترح، وتحديد مصادر البيانات، والتوقعات القبلية وبناءً على ذلك يُقسم هذا القسم على النحو التالي:

٥-١-١- تحديد متغيرات النموذج

بناءً على كل من الأدب النظري والتطبيقي المتعلق بسياسات الإصلاح الاقتصادي والميزان الجاري، تم تحديد متغيرات النموذج على النحو التالي:

المتغير التابع: ويتمثل في عجز ميزان المعاملات الجارية المصري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات التفسيرية: وتتمثل في سعر الفائدة الحقيقي ($INTR$)، وسعر الصرف الحقيقي ($REXR$)، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDI)، وإجمالي الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي (ED)، وعجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (BD). ويتم توضيح متغيرات النموذج، ومؤشرات قياسية من خلال الجدول التالي رقم (١):

جدول رقم (١): متغيرات النموذج القياسي ومؤشرات قياسها			
المتغير		الرمز	مؤشرات القياس
التابع	عجز الميزان الجاري	CADEF	نسبه عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويُقاس بالفرق بين إجمالي التدفقات المالية الداخلة والخارجة في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد.
	مؤشرات الإصلاح الاقتصادي	RINTR	سعر الفائدة الحقيقي: وهو سعر الفائدة على القروض مخصوم منه التضخم. وهو يعكس العائد الحقيقي على الادخار أو تكلفة الاقتراض بعد أخذ التضخم في الاعتبار.
FDEBT		رصيد الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي. وهو نسبة الديون المستحقة لغير المقيمين إلى إجمالي الدخل القومي للبلد.	
REXR		سعر الصرف الحقيقي الأجنبي، ويُقاس بضرب سعر الصرف الأسمى في مستوي الأسعار في الدولية الأجنبية مقسوماً على مستوي الأسعار في الدولة المحلية.	
FDI		نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي. ويُقاس بقسمة قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي $100 \times$	

نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للنتائج المحلي الإجمالي؛ ويتم حسابه بقسمة عجز الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي $100 \times$	BD	
الإصلاح الاقتصادي (متغير صوري يأخذ القيمة (١) في سنوات تطبيق الإصلاح الاقتصادي والقيمة (٠) في حالة عدم وجود إصلاح اقتصادي).	ER	
المتغير العشوائي (البواقي).	ε	حد الخطأ العشوائي
المصدر: إعداد الباحث		

٥-١-٢- مصادر البيانات

يتطلب تقدير نموذج الدراسة الحصول على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات النموذج، فسيتم استخدام بيانات سنوية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) بإجمالي عدد مشاهدات ٣٣ مشاهدة. وتم الحصول على هذه البيانات من إحصاءات السلاسل الزمنية السنوية من تقارير قاعدة بيانات البنك الدولي.

٥-١-٣- تحديد الشكل الرياضي للملائم للنموذج

ساهمت الأدبيات التطبيقية السابقة؛ مثل دراسة (Oladipupo, 2011)، ودراسة (Yol, 2009)، ودراسة (عبد الكريم، ٢٠١٢)، ودراسة (Elhendawy, 2014) في تحديد متغيرات الدراسة، ومن ثم صياغة العلاقة الاقتصادية بين سياسات الإصلاح الاقتصادي وميزان المعاملات الجارية في صورة رياضية، وتعيين المعادلة القياسية، كما هو موضح في الدالة التالية رقم (١):

$$CADEF = f(RINTR, FDEBT, REXRT, FDI, BD, ER) \quad (1)$$

وتعبر الدالة السابقة عن العلاقة بين ميزان المعاملات الجارية كمتغير تابع، والمتغيرات التفسيرية المتوقع أن لها أثر على رصيده، ومن خلال تحويل هذه الدالة إلى معادلة رياضية؛ يتم الحصول على نموذج لتقدير أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الجارية المصري، كما هو في المعادلة (٢):

$$CADEF_t = \beta_0 + \beta_1 RINTR_t + \beta_2 FDEBT_t + \beta_3 REXRT_t + \beta_4 FDI_t + \beta_5 BD_t + ER + \varepsilon \quad (2)$$

ويتضح من المعادلة السابقة رقم (٢) ما يلي:

١- يشير $(CADEF_t)$ إلى رصيد ميزان المعاملات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- تشير (β_0) إلى الحد الثابت؛ الذي يعبر عن التغير في نسبه عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية المدرجة في المعادلة مساوية للصفر.

٣- تعبر المعلمات $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$ عن التغير المطلق في عجز رصيد ميزان المعاملات الجارية نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية المدرجة في المعادلة السابقة.

٤- يشير المتغير (ε) إلى متغير عشوائي حقيقي يأخذ قيم موجبة أو سالبة أو صفر.

١-٤-٥- التوقعات القبلية بين متغيرات النموذج

يمكننا من خلال الأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة توقع أثر المتغيرات

التفسيرية على المتغير التابع، كما يوضح الجدول التالي رقم (٢):

جدول رقم (٢) التوقعات القبلية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة		
المتغير	الرمز	التوقع القبلي
سعر الفائدة الحقيقي	<i>RINTR</i>	ومن المتوقع أن يؤثر عكسياً على عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر؛ حيث أن سعر الفائدة الحقيقي يؤثر بشكل أساسي على الادخار، الاستثمار. فعندما يرتفع سعر الفائدة الحقيقي، يصبح الادخار أكثر جاذبية مقارنة بالاستهلاك والاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المستوردة، وتباطؤ الاستثمار المحلي بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض، مما قد يقلل من استيراد المعدات والمواد الخام، فيقل العجز (Oladipupo, 2011).
رصيد الدين الخارجي (كنسبة من إجمالي الدخل القومي)	<i>FDEBT</i>	ومن المتوقع أن يؤثر عكسياً على عجز ميزان المعاملات الجارية لكن ليس بشكل دائم. فعندما ترتفع القروض الخارجية، تحصل الدولة على تدفقات نقدية من الخارج، مما يساعد على تمويل العجز. وهذه التدفقات تُستخدم لدعم احتياطي النقد الأجنبي، مما يُحسن من قدرة الدولة على تمويل الواردات وسداد الالتزامات الدولية، وبالتالي تقليل عجز ميزان المعاملات الجارية (Parikh, 2006).
سعر الصرف الحقيقي	<i>REXR</i>	ومن المتوقع أن يؤثر عكسياً على عجز ميزان المعاملات الجارية؛ حيث عند تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يزداد صافي الصادرات فيتحسن الميزان الجاري وميزان المدفوعات ككل. (منصوري، ٢٠٢٢؛ معن، ٢٠١٥).
الاستثمار الأجنبي المباشر	<i>FDI</i>	ومن المتوقع أن يؤثر عكسياً على عجز ميزان المعاملات الجارية؛ حيث تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي في البلد المستضيف، مما يزيد من الصادرات ويقلل من الواردات

(رمضان، ٢٠٠٧).		(%GDP)
ومن المتوقع أن يؤثر عكسياً على عجز ميزان المعاملات الجارية؛ حيث ان زيادة عجز الموازنة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة العجز في الميزان الجاري وفقاً لمبدأ التكافؤ الريكاردى، فالأفراد يتوقعون أن الاقتراض الحكومي الحالي سيقابله ضرائب مستقبلية. نتيجة لذلك، الأفراد يقللون استهلاكهم ويدخرون أكثر مما يساهم في تقليص الاستيراد وتحسين ميزان المعاملات الجارية (كريم، ١٩٩٦).	BD	عجز الموازنة العامة (%GDP)
ومن المتوقع أن تؤثر سياسات الإصلاح الاقتصادي عكسياً على عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر (Al-Mashat, 1998).	ER	سياسات الإصلاح الاقتصادي
المصدر: من إعداد الباحث		

٥-٢- تقدير النموذج

يهدف هذا القسم إلى بيان الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج، وتحديد درجة الارتباط بينهما، فضلاً عن اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. لتحديد درجة تكاملها، ومن ثم اختيار أسلوب القياس المناسب لهذه البيانات. وفي إطار ذلك سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك؛ للتأكد من وجود علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

٥-٢-١- الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

تساعد الإحصائيات الوصفية في التعرف على الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وبخاصة المتعلقة باعتمادية البيانات (بيان السمات الأساسية لبيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة)، من أجل معالجة البيانات بالأسلوب الإحصائي الذي يتناسب مع طبيعتها، والتي تُشكل أساساً لكل تحليل كمي للبيانات، ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج:

جدول رقم (٣): الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج						
BD(%GDP)	FDEBT (%NI)	FDI (%GDP)	REXR	RINT	CADEF (%GDP)	
7.589697	35.39789	0.155758	7.017811	3.370968	0.512017	Mean
7.4	34.80889	0.08	6.670234	3.292157	1.225132	Median
16.5	86.64197	1.18	9.972311	11.93582	6.16466	Maximum
0.9	14.00208	0.01	5.332208	-8.75819	-9.01095	Minimum
4.066126	17.33788	0.221656	1.32743	5.019682	3.553264	Std. Dev.

0.092047	1.150303	3.369665	0.608588	-0.35582	-1.0709	Skewness
2.467635	4.204774	15.24032	2.255316	2.821646	3.676931	Kurtosis
0.436292	9.273366	268.4604	2.799601	0.740076	6.937655	Jarque-Bera
0.804008	0.00969	0	0.246646	0.690708	0.031154	Probability
250.46	1168.13	5.14	231.5878	111.2419	16.89656	Sum
529.0681	9619.269	1.572206	56.38629	806.3106	404.0219	Sum Sq. Dev.
33	33	33	33	33	33	Observations
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 13						

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

١- أن السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات تتسم باعتداليه التوزيع، حيث تكاد أن تتساوي قيمة كل من الوسط والوسيط لها مثل: سعر الفائدة الحقيقي (RINT)، وعجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ((BD(%GDP)، بينما لا تتسم باقي المتغيرات باعتدالية التوزيع.

٢- وفقاً لاختبار Jarque-Bera (JB): تشير القيمة الاحتمالية للاختبار لكل من عجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ((BD (%GDP)، وسعر الفائدة الحقيقي (RINT) أن المنحني التكراري لهذه المتغيرات يتبع التوزيع المعتدل؛ لان قيمة p -value أكبر من ٠.٠٥ في حين أن باقي المتغيرات لا تتبع التوزيع المعتدل، وبالتالي نرفض فرض عدم لها - الذي يفترض أن السلسلة الزمنية للمتغير تتبع التوزيع الطبيعي- ونقبل الفرض البديل- الذي يفترض أن السلسلة الزمنية للمتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي.

٣- تشير قيمة معامل الالتواء إلى تماثل توزيع البيانات حول وسطها الحسابي إلى حد ما، ويلاحظ ذلك لجميع المتغيرات، باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ((FDI(%GDP).

٤- يأخذ شكل منحني التوزيع للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ((FDI (%GDP شكلاً مدبباً وبدرجة أقل ومتشابهة في كل من سعر الصرف الحقيقي الأجنبي (REXR) وسعر الفائدة الحقيقي (RINT). بينما يكون مسطحاً بدرجة كبيرة لمنحني عجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ((BD(%GDP)، ثم سعر الفائدة الحقيقي (RINT)، ثم عجز الميزان الجاري كنسبة

من الناتج المحلي الإجمالي (CADEF(%GDP))، ثم نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي (FDEBT(%GDP)).

٥-٢-٢- الارتباط بين متغيرات النموذج:

يشير الارتباط إلى علاقة اقتران بين المتغيرات وبعضها البعض. وتهدف مصفوفة معاملات الارتباط إلى إعطاء صورة مبدئية عن مدي قوة العلاقة فيما بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية. ويمكن توضيح مصفوفة معاملات الارتباط فيما بين متغيرات النموذج والمُدرجة في الجدول التالي رقم (٤) كما يلي:

جدول رقم (٤) مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة						
Variables	CADEF (%GDP)	RINT	REXR	FDI (%GDP)	FDEBT (%NI)	BD (%GDP)
CADEF(%GDP)	1					
RINT	-0.199	1				
REXR	-0.635	-0.086	1			
FDI(%GDP)	0.028	-0.279	-0.082	1		
FDEBT (%NI)	-0.686	0.241	0.470	-0.265	1	
BD(%GDP)	-0.028	-0.392	0.103	0.020	- 0.300	1
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 13						

ويتضح من الجدول السابق رقم (٤) ما يلي:

- الارتباط بين ميزان المعاملات الجارية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) كمتغير تابع وغيره من المتغيرات المستقلة: نجد أن هناك ارتباط ضعيف بين عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (أو عجز الميزان الجاري كرصيد) والمتغيرات التفسيرية (سعر الفائدة الحقيقي، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وعجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، لكننا يمكننا القول ان هناك ارتباط قوي إلي حد ما في حالة إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي (FDEBT(%NI))، وسعر الصرف الحقيقي (REXR).

- الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض: يلاحظ وجود ارتباط طردي يقترب من المتوسط بين سعر الصرف الحقيقي (REXR)، وإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي (FDEBT(%NI))، ؛ ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع سعر الصرف الرسمي يترتب عليه ارتفاع التزامات الاقتصاد بالعملة الأجنبية تجاه العالم، ومن ناحية أخرى يحفز العاملين بالخارج علي زيادة تحويلاتهم الجارية. كما يلاحظ وجود ارتباط عكسي ضعيف

بين سعر الفائدة الحقيقي (RINT) وكل المتغيرات ماعدا الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الخل القومي ((FDEBT (%NI)).

٥-٢-٣- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية unit root tests

يعتمد اختيار المنهجية المناسبة لخصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج على نتائج اختبارات جذور الوحدة (unit root tests).

رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات المعاصرة هما: اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF واختبار فيليبس- بيرون (PP)، ويمكن إيضاح الاختبارين من الجدول رقم (٥):

unit Root Tests اختبار استقرار السلاسل الزمنية										
جدول رقم (٥) : اختبار استقرار السلاسل الزمنية										
وفقاً لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، وفيليبس بيرون (PP)										
رتبة المتغير	اختبار (PP)				اختبار (ADF)					المتغير
	المتغير بعد الفرق الأول 1 st Difference		المتغير في المستوى Level		المتغير بعد الفرق الأول 1 st Difference		المتغير في المستوى Level			
	None	constant	constant	Constant& trend	None	constant	constant	Constant & trend	lags	
I (1)	-4.12 (0.00)	-4.19 (0.00)	-2.87 (0.06)	-2.70 (0.24)	-4.2 (0.00)	-4.28 (0.00)	-2.89 (0.057)	-2.7 (0.24)	1	CADEF (%GDP)
I (1)	-9.45 (0.00)	-9.5 (0.00)	-2.88 (0.059)	-4.16 (0.014)	-7.77 (0.00)	-7.66 (0.00)	-2.87 (0.059)	-4.14 (0.013)	2	RINT
I (1)	-3.19 (0.002)	-3.033 (0.04)	-3.73 (0.008)	-2.52 (0.315)	-3.216 (0.002)	-3.143 (0.033)	-2.35 (0.163)	-1.918 (0.62)	6	FDEBT (%NI)
I (1)	-2.976 (0.004)	-2.89 (0.058)	-1.87 (0.343)	-1.59 (0.773)	-3.28 (0.001)	-3.21 (0.029)	-2.887 (0.007)	-2.67 (0.254)	2	REXR
I (1)	-8.53 (0.00)	-8.38 (0.00)	-3.29 (0.024)	-3.25 (0.09)	-8.23 (0.00)	-8.01 (0.00)	-3.29 (0.024)	-3.24 (0.094)	1	FDI (%GDP)
I (1)	-5.62 (0.00)	-5.47 (0.0001)	-2.7 (0.08)	-3.41 (0.07)	-5.65 (0.00)	-5.49 (0.00)	-2.20 (0.20)	-3.12 (0.12)	1	BD (%GDP)
مصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews-13										

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews-13

ويتضح من الجدول رقم (٥)، ما يلي:

١- أن معظم المتغيرات غير مستقرة في صورتها الأصلية (level)، ولكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها.

٢- درجة تكامل متغيرات النموذج تتجه لأن تكون من الدرجة الأولى، ولا يوجد متغيرات لها درجة تكامل أعلى من الدرجة الأولى؛ بما يسمح بتطبيق إحدى نماذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) (creel, 2002). ويتطلب هذا النموذج تحديد عدد فترات الابطاء المثلي أولاً ثم إجراء اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

٥-٢-٤ - تحديد عدد فترات الابطاء المثلي optimal lag length

عند تقدير عدد فترات الابطاء المثلي لكل المتغيرات وُجد أن عدد فترات الابطاء المثلي هي فترتان كما هو موضح بالجدول التالي رقم (٦):

جدول رقم (٦): تحديد عدد فترات الابطاء المثلي للنموذج ككل (optimal lag length)					
Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	293.9942	25.54854	25.87235	25.65409
1	213.3171*	0.707235	19.43518	22.02561*	20.27959*
2	59.93297	0.672801*	18.85066*	23.70771	20.43394
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج E-views 13					

يتضح من الجدول السابق رقم (٦): عدد فترات الابطاء المثلي هي فترتان وفقاً لمعيار (AIC)، الذي يحقق أقل قيمة لإحصائية الاختبار وكذلك معيار (FPE).

٥-٢-٥ - اختبار التكامل المشترك co- integration tests

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي (متغير مستقل) والمُعبر عنه بسعر الفائدة الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، والدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي وعجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على عجز ميزان المعاملات الجارية المصري (متغير تابع)، ذلك باستخدام Bound Test. ويتضح من الجدول رقم (٧): أن قيمة $F\text{-statistics} = 5.532027$ ، وهي أكبر من الحد الأعلى (Upper Critical Value) للقيم الجدولية الحرجة عند مستوي معنوية ٥٪، ١٠٪. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. مما يعني أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي توجد علاقة طويلة الأجل بين عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (متغير تابع)، سياسات الإصلاح الاقتصادي (متغير مستقل)، تلك العلاقة يتحقق معها التوازن، لذا يدل ذلك على أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ويسمح ذلك باستكمال باقي الخطوات لتقدير علاقات الأجل الطويل والقصير دون وجود انحدار زائف.

جدول رقم (٧) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام (Bound Test)

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 6	
Trend type: Rest. constant (Case 2)	
Sample size: 31	
Test Statistic	Value
F-statistic	5.532027

Bounds Critical Values

Sample ...	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.334	3.515	2.794	4.148	3.976	5.691
35	2.254	3.388	2.685	3.960	3.713	5.326
Asymptotic	1.990	2.940	2.270	3.280	2.880	3.990

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج EViews-13

٣-٥- تقدير النموذج وتفسير نتائجه

يهدف هذا القسم إلى تقدير أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال الفترة (1991-٢٠٢٣) في الأجلين الطويل والقصير. وذلك بعد ما تم التأكد من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

١-٣-٥- تقدير علاقات الأجل الطويل

لا يوجد متغيرات لها درجة تكامل أعلى من الدرجة الأولى؛ وذلك من اختبار استقرار السلاسل الزمنية (Unit Root test). الامر الذي يساعدنا في تطبيق إحدى نماذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL). ويمكن توضيح نتائج النموذج في الأجل الطويل من خلال الجدول رقم (٨)

جدول (٨): نتائج اختبار الأجل الطويل وفقاً لنموذج (ARDL)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RINT(-1)	-0.420243*	0.061981	-6.78017	0.0000
REXR(-1)	-1.565541*	0.183081	-8.55106	0.0000
FDEBT_NI_(-1)	-0.089234*	0.020411	-4.37193	0.0002
FDI__GDP_(-1)	-8.566514*	1.331081	-6.43576	0.0000
BD__GDP_(-1)	-0.2468*	0.079787	-3.09324	0.0050
ER(-1)	5.660752*	1.008834	5.611182	0.0000
C	14.6744*	1.196054	12.26901	0.0000
R-squared	0.963526			
Adj. R ²	0.908815			
DW	2.413526			
F-statistic	17.61129			
P-value	0.000005			
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج EViews-13.				
شير (*) إلى مستوى معنوية ١٪.				

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج المقدر في الأجل الطويل، حيث بلغت ($R^2 = 0.96$)، وهذا يعني أن ٩٦٪ من التغير الحادث في الميزان الجاري نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي والمُدْرَجَة في المعادلة المقدرة، بينما هناك حوالي ٤٪ فقط من التغير في عجز الميزان الجاري المصري يمكن تفسيره بعوامل أخرى. مما يدل على المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تقدم تفسيراً قوياً للمتغير التابع. وتشير قيمة إحصائية (DW) القريبة من ٢ إلى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ويمكن الاعتماد على قيمة وإشارة المعاملات السابقة، من أجل صياغة معادلة الانحدار المقدرة في الأجل الطويل في المعادلة التالية (٣):

$$\begin{aligned}
 CADEF_t = & 14.67 + 5.66ER - 0.42 RINT_{t-i} - 1.57 REXR_{t-i} \\
 & (1.19) \quad (1.01) \quad (0.06) \quad (0.18) \\
 & - 8.57FDI_{t-i} - 0.09 FDEBT_{t-i} - 0.24 BD_{t-i} + Ut \dots (3) \\
 & (1.33) \quad (0.02) \quad (0.08)
 \end{aligned}$$

٥-٣-٢- تفسير نتائج الأجل الطويل

بالاعتماد على قيمة وإشارة كل معلمة من معاملات النموذج الموضحة في المعادلة رقم (٨) يمكن تفسير نتائج العلاقة المقدرة في الأجل الطويل، وذلك على النحو

التالي:

١- **سعر الفائدة الحقيقي (RINT):** يتضح أن سعر الفائدة الحقيقي له أثر سلبي على عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. حيث يترتب على ارتفاعه بنسبة ١٪؛ انخفاض عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠.٤٢٪. فارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يمكن أن يقلل العجز التجاري الذي يؤثر على عجز الميزان الجاري (باعتباره المكون الأكبر له)، حيث ترتفع تكلفة الاقتراض للأفراد والشركات المحلية عندما يرتفع سعر الفائدة الحقيقي. فالشركات التي تعتمد على القروض لتمويل عملياتها الإنتاجية أو استيراد السلع (مثل الآلات أو المواد الخام) قد تخفض من وارداتها. والأفراد الذين يقترضون لشراء سلع استهلاكية مستوردة (مثل السيارات أو الأجهزة الإلكترونية) قد يخففون من استهلاكهم. ويتراجع الطلب الكلي؛ فمع ارتفاع تكلفة الاقتراض، يتراجع الطلب المحلي على السلع والخدمات، بما في ذلك السلع المستوردة، فتتخفف الواردات.

٢- **سعر الصرف الحقيقي (REXR):** يتضح أن سعر الصرف الحقيقي له أثر سلبي على عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. حيث يترتب على ارتفاعه دولار واحد؛ انخفاض عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١.٥٧٪.

٣. **نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لإجمالي الناتج المحلي:** يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي له أثر سلبي على عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج. حيث يترتب على ارتفاعه بنسبة ١٪؛ انخفاض عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٨.٥٧٪. وذلك نتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تزيد من الطاقة التصديرية، ومن ثم تحسن رصيد الميزان الجاري. وأشارت البيانات الإحصائية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي معنوي إحصائياً عند (١٪)، بما يوضح أن له أثر حقيقي على الميزان الجاري المصري.

٤. **نسبة أرصدة الدين الخارجي لإجمالي الدخل القومي:** يتضح أن أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي له أثر سلبي على عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. حيث يترتب على ارتفاعه بنسبة ١٪؛ انخفاض عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠.٠٩ ٪. وقد ينتقل الدين الخارجي إلى مصر من خلال عده قنوات؛ أولها: والتي تعبر عن الأثر المباشر لارتفاع تدفقات

الديون الخارجية علي زيادة الاحتياطات الأجنبية الرسمية، وعليه تمويل عجز الميزان الجاري أو زيادة رصيده. **ثانيها:** والتي تعبر عن الأثر غير المباشر لارتفاع الدين الخارجي. وذلك في حالة زيادة الدين الخارجي عن الناتج المحلي الإجمالي للبلد؛ نتيجة توظيف الأموال في مشروعات استثمارية خاصة الاستثمار في البنية التحتية، ويترتب على هذا زيادة الاقتراض من الخارج، بما يسهم في زيادة رصيد الميزان الجاري (الطراهنوي، ٢٠٢٣)، ومثال واقعي على الأثر غير المباشر للدين الخارجي يتمثل في مدينة شرم الشيخ، حيث قامت الدولة المصرية خلال التسعينيات وما بعدها بتوظيف جزء من التمويل الخارجي في تطوير البنية التحتية السياحية بالمدينة. إلى جانب دعم الاستثمار الفندقية. وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تحويل شرم الشيخ إلى وجهة سياحية عالمية، مما أدى إلى ارتفاع عوائد قطاع السياحة - والذي يُعد من أهم صادرات الخدمات - حيث دخلت إلى الاقتصاد المصري عملات أجنبية نتيجة إنفاق السياح على الإقامة والخدمات داخل البلاد. وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على رصيد ميزان المعاملات الجارية فقد ارتفع معدل نمو صادرات الخدمات في نهاية التسعينيات حيث سجلت ١٦.٦٢٪ عام ١٩٩٩ و ٢٨.٢١٪ في بداية الالفية الجديدة عام ٢٠٠٤. ومن ثم، يتضح أن توجيه الاقتراض الخارجي نحو تطوير بنية تحتية إنتاجية في قطاعات رائدة كالسياحة، يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزان المعاملات الجارية من خلال تعزيز صادرات الخدمات (WB, 2023).

٥. **نسبه عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلي:** يتضح أن عجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي له أثر سلبي على عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. حيث يترتب على ارتفاعها بنسبة ١٪؛ انخفاض عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠.٢٥٪. وهذه النتائج في الأجل الطويل تقودنا إلى قبول مبدأ التكافؤ الريكارد (Ricardian Equivalence) وليس فكرة العجز التوأم؛ لان زيادة عجز الموازنة لا تؤدي بالضرورة إلي زيادة العجز في الميزان الجاري، لان الافراد يتوقعون أن الاقتراض الحكومي الحالي سيقابله ضرائب مستقبلية. نتيجة لذلك، الافراد يقللون استهلاكهم ويدخرون أكثر مما يساهم في تقليص الاستيراد وتحسين الميزان الجاري.

٦. **الإصلاح الاقتصادي (ER):** فالإصلاح الاقتصادي له أثر طردي في الأجل الطويل على عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. حيث يترتب على تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي في الأجل الطويل ارتفاع عجز الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٥.٦٦٪.

تتوافق النتائج المحققة مع التوقعات القبلية إلى حد كبير وبخاصة في واقع الاقتصاد المصري، فتوصلت نتائج الأجل الطويل إلى أن جميع متغيرات الدراسة لها تأثير معنوي على عجز الميزان الجاري المصري، وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات لها تأثير عكسي وهم: سعر الفائدة الحقيقي (RINT)، وسعر الصرف الحقيقي (REXR)، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لإجمالي الناتج المحلي ((FDI(%GDP)، ونسبة أرصدة الدين الخارجي لإجمالي الدخل القومي ((FDEBT(%NI)، ونسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلي (BD(%GDP).

وفي حين أن المتغير الوحيد ذو التأثير الطردي على عجز الميزان الجاري المصري، هو المتغير الصوري المُعبر عنه بسياسات الإصلاح الاقتصادي (ER). وأظهرت النتائج أن من أهم العوامل ذات الأهمية النسبية لعجز الميزان الجاري هو الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاءت قيمة المعلمة المقدرة (٨.٥٦٧) وكان بشكل سلبي على عجز الميزان الجاري المصري، لذا يُعد طردياً على الميزان الجاري نفسه.

٥-٣-٣- تقدير علاقات الأجل القصير :

تأتي الخطوة التالية وهي تقدير معاملات الأجل القصير استكمالاً للخطوات السابقة؛ لمعرفة حجم واتجاه تأثير كل متغير تفسيري على ميزان المعاملات الجارية في مصر في الأجل القصير خلال فترة الدراسة. سيتم ذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) كما هو موضح في الجدول رقم (٩)، فيتضح من النتائج الموجودة بالجدول رقم (٩): ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج المُقدر في الأجل القصير، حيث بلغت ($R^2 = 91\%$)، وهذا يعني أن ٩١٪ من التغير الحادث في ميزان المعاملات الجارية يرجع إلى التغير في المتغيرات التفسيرية المُدرجة في المعادلة المُقدرة، وهناك حوالي ٩٪ من التغير الحادث في ميزان المعاملات الجارية يُفسر بعوامل أخرى. ويتضح من خلال إحصائية (DW) التي تقترب من ٢ أن النموذج لا يُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم (٩): نتائج تقدير المعلمات في الأجل القصير، باستخدام نموذج (ECM)				
المتغير	قيمة المعلمة المقدرة	الخطأ المعياري	t-Statistic	Prob.
Eq (-1)	-1.365470	0.233358	-5.85	0.00*
D(CADEF_GDP_(-1))	0.238115	0.094154	2.529009	0.0204**
D(RINT)	-0.3186	0.050014	-6.37024	0.00*
D(REXR)	-1.70157	0.228298	-7.45332	0.00*
D(REXR(-1))	-1.22971	0.303447	-4.05246	0.0007*
D(FDI_GDP_)	-3.36152	0.747679	-4.49593	0.0002*
D(FDI_GDP_(-1))	4.395905	0.756239	5.812854	0.00*
D(FDEBT_NI_)	0.191641	0.04537	4.223914	0.0005*
D(FDEBT_NI_(-1))	0.167659	0.059282	2.828144	0.0107**
D(BD_GDP_)	0.089595	0.087367	1.025496	0.318
D(ER)	3.301874	0.583549	5.658262	0.000*
D(ER(-1))	-1.76946	0.628799	-2.81403	0.0111**
R ²				٠.٩١٣٢٠٢
Adj.R ²				0.862951
DW				٢.٤
F-statistics				18.17271
(P-value)				0.000
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج EViews 13 تشير (**) إلى مستوى معنوية ٥٪، وتشير (*) إلى مستوى معنوية ١٪ على الترتيب.				

٥-٣-٤ - تفسير نتائج الأجل القصير

بالاعتماد على قيمة وإشارة كل معلمة من معلمات النموذج الموضحة في المعادلة (٨)، يمكن تفسير نتائج العلاقة المقدرة في الاجل القصير، وذلك كما يلي:

١- يشير معامل حد تصحيح الخطأ إلى الوقت الذي يحتاجه الاقتصاد لكي يعود إلى وضعه التوازني مرة أخرى وهو معنوي وذا إشارة سالبة عند مستوى ١٪. وهذا يؤكد على النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار الحدود بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير قيمته أن ١٣٧٪ من خطأ التوازن الناتج عن صدمات العام السابق يتم تصحيحه سنوياً في المتوسط، وهذا يعني أن التوازن يتم استعادته تقريباً في عام وهذا يدل على ارتفاع سرعة التعديل.

٢- نسبة عجز الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي (CADEF): تشير إشارة المعلمة المقدرة إلى أن نسبة عجز الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي تتأثر بقيمتها مع وجود فترة إبطاء واحدة بمقدار ٠.٢٣٨٪ عند مستوى معنوية ٥٪ وهو ما يدل على الطبيعة التراكمية للعجز في ميزان المعاملات الجارية حيث يتأثر بقيمته في السنوات السابقة.

٣- سعر الفائدة الحقيقي (RINT): تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى التأثير العكسي لسعر الفائدة الحقيقي على عجز الميزان الجاري بمقدار ٠.٣١٪ في نفس الفترة الزمنية، عند مستوى معنوية ١٪. وبالتالي تأثيرها الطردي على رصيد الميزان الجاري نفسه. وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتيجة الأجل الطويل للتأثير العكسي لسعر الفائدة الحقيقي على عجز الميزان الجاري المصري.

٤- سعر الصرف الحقيقي (REXR): تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى التأثير العكسي لسعر الصرف الحقيقي على عجز الميزان الجاري بمقدار ١.٢٣٪ بعد فترة إبطاء واحدة، عند مستوى معنوية ٥٪. وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتيجة الأجل الطويل للتأثير العكسي لسعر الصرف الحقيقي على عجز الميزان الجاري المصري.

٥- الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) (FDI(%GDP): تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى التأثير العكسي لنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي على عجز الميزان الجاري المصري بمقدار ٣.٣٪ في نفس الفترة الزمنية عند مستوى معنوية ١٪، والتأثير الطردي لنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي على عجز الميزان الجاري المصري بمقدار ٤.٤٪ بعد فترة إبطاء واحدة عند مستوى معنوية ١٪. وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع نتيجة الأجل الطويل في نفس الفترة الزمنية من شأن التأثير العكسي للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان الجاري المصري، لكنها تختلف مع نتيجة الأجل الطويل بعد فترة إبطاء واحدة.

٦- أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي) (FDEBT(%NI): تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى التأثير الطردي لأرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي على عجز الميزان الجاري بمقدار ٠.١٩٪ في نفس الفترة الزمنية، عند مستوى معنوية ١٪. والتأثير الطردي لأرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي على عجز الميزان الجاري المصري بمقدار ٠.١٧٪ بعد فترة إبطاء واحدة عند مستوى معنوية ١٪. وجاءت هذه النتيجة مختلفة مع الأجل الطويل سواء لنفس الفترة الزمنية أو بعد فترة إبطاء واحدة؛ فزيادة الدين الخارجي تؤدي إلى عبء أكبر على

الاقتصاد من خلال مدفوعات الفائدة، مما يضغط على الميزان الجاري في الأجل القصير.

٧- عجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي)(BD(%GDP) : يتضح من قيمة المعلمة المقدرة التأثير الطردي لعجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على عجز الميزان الجاري بمقدار ٠.٠٩٪ في نفس الفترة الزمنية، لكنها غير معنوية. يتضح من نتائج تقدير الأجل القصير أن هناك توافق بين تأثير جميع المتغيرات على رصيد الميزان الجاري المصري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل مع الأجل القصير خلال نفس الفترة باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بعد فترة إبطاء واحده، وأرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي.

٥-٤- تقييم النموذج:

٥-٤-١- اختبارات مشاكل القياس

نسعى في هذا القسم إلى تقييم مدى ملاءمة النموذج القياسي المقدر للمعايير الإحصائية والقياسية، والتي تُعد الخطوة النهائية لدراسة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الميزان الجاري المصري. وتنقسم اختبارات تقييم جوده النموذج إلى اختبارات خاصة بالمتغير العشوائي (Residual Diagnostics)، أولها: اختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، ثانيها: اختبار عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity)، ثالثها: اختبار اعتدالية التوزيع (Normality)، ويتعلق القسم الثاني من الاختبارات بجودة التوفيق للنموذج المُقدر (Goodness of fit)؛ والذي يتم تقييمه من خلال معامل التحديد R^2 ، التي تم توضيحها في الجداول والتحليل السابق، واختبار أيضاً أخطاء التعيين (Specification Errors). ثم يلي ذلك تقييم مقدرة النموذج القياسي المُقترح على التنبؤ من خلال إجراء اختبار استقرار المعلمات المُقدرة عبر الزمن (Stability Test).

ويوضح الجدول رقم (١٠) فرض العدم وكذلك الفرض البديل لكل اختبار من اختبار مشاكل القياس كلاً على حدا:

جدول رقم (١٠): فرض العدم والفرض البديل لكل اختبار	
الاختبار	الفروض
B-G Serial Correlation LM Test	يتم استخدام اختبار Breusch- Godfrey (Test-BG)، من خلال اختبار: - فرض العدم (H_0): الذي يفترض عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا - الفرض البديل (H_1): الذي يؤكد وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبقايا. - ويمكن الاعتماد على إحصائية (f-statistic) لاتخاذ القرار، فإذا كانت قيمة (p-value) أكبر من مستوي معنوية (٥٪)؛ نقبل فرض العدم، بما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا، والعكس صحيح إذا كانت قيمة (p-value) أقل من مستوي المعنوية (٥٪).
Breusch-Pagan Godfrey Heteroscedasticity Test	يتم استخدام اختبار (Goldfeld-Quandt)، واختبار (White's General)، واختبار (Breusch-Pagan-Godfrey-BPG). وسيتم الاعتماد على اختبار (B-P-G) الذي يتم إجراؤه من خلال تقدير معادلة الانحدار الأصلية، ومن ثم تقدير البواقي، وحساب تباينها، والذي يتم إجراؤه من خلال تقدير معادلة الانحدار الأصلية، ومن ثم تقدير البواقي، وحساب تباينها، والذي يتم إضافته في معادلة انحدار مساعدة. ثم يتم اختبار: - فرض العدم (H_0): الذي يفترض ثبات تباين البواقي. - الفرض البديل (H_1): الذي يؤكد وجود مشكلة عدم ثبات التباين، بما يشير إلى تغير تباين البواقي مع قيم متغير تفسيري أو عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار المقدّر.
Normality Test	- فرض العدم (H_0): الذي يفترض أن المتغير العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي - الفرض البديل (H_1): الذي يفترض أن المتغير العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي. وذلك عن طريق مقارنة قيمة (JB) المحسوبة بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi-square (X^2) عند مستوي معنوية ٥٪. كما تُشير قيمة (P-value) الأكبر من (٥٪) إلى أن المتغير العشوائي يتبع التوزيع المعتدل.
Ramsey RESET Test	- فرض العدم (H_0): الذي يفترض عدم وجود أخطاء تعيين للنموذج المقدّر - الفرض البديل (H_1): الذي يفترض وجود أخطاء حذف متغيرات تفسيرية أو سوء تعيين الشكل الرياضي للنموذج المقدّر. فإذا كانت (p-value) لإحصائية الاختبار أكبر من مستوي المعنوية (٥٪)؛ يتم قبول فرض العدم بعدم وجود أخطاء تعيين لنموذج الانحدار المقدّر، والعكس صحيح.
المصدر: إعداد الباحث من المراجع الآتية؛ (غازي، الجزار، ٢٠٢٣)، (Maddala, 1992)، (عطية، ٢٠٠٤)، (Gujarati, 2004)، (Gujarati & porter, 2009)، (creel, 2002).	

ويمكن توضيح نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج (ARDL) من الجدول رقم (١١) كما يلي:

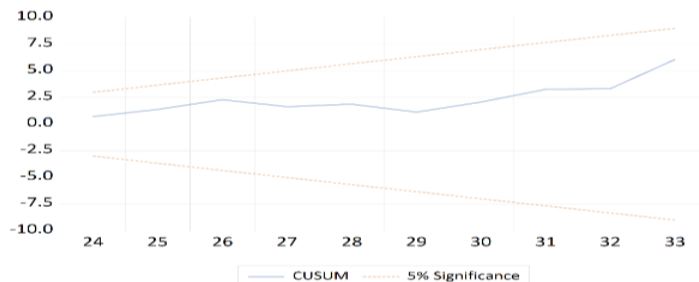
جدول رقم (١١): نتائج اختبارات مشاكل القياس			
الاختبار	إحصائية الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	p-value
B-G Serial Correlation LM Test	F-Statistic	1.25090	0.3274
Breusch-Pagan Godfrey Heteroscedasticity Test	F-Statistic	1.1339	0.4215
Normality Test	Jarque-Bera	2.64645	0.266275
Ramsey RESET Test	F-Statistic	0.014643	0.9059
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج EViews 13			

يتضح مما سبق وفقاً للاختبارات التشخيصية الخاصة بالمتغير العشوائي أن المتغير العشوائي الناتج عن النماذج القياسية المقدرة في الأجلين القصير والطويل ذو تغير مساوي للصفر. بما يشير إلى ثبات التباين عبر الزمن، ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي مع قيمه المتتالية، وأيضاً يتبع التوزيع الطبيعي المعتدل. وبناءً على اختبارات جودة التوفيق للنموذج المقدر (Goodness of fit) يتضح عدم وجود أخطاء تعيين في النموذج المقدر، وأيضاً استقرار معلومات الانحدار المقدر عبر الزمن. وهذا يشير إلى جودة وقدرة هذه النماذج المقدرة على تفسير سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على الميزان الجاري المصري في الأجلين القصير والطويل.

٥-٤-٢- اختبار الاستقرار الهيكلي Structural Stability

يتضح من نتائج الاختبار الموضحة في الشكل رقم (٢)، أن الخططين البيانيين المعبرين عن (CUSUM)، يتحركان داخل الحدود الحرجة critical bounds عند مستوى معنوية ٥٪ للنموذج، وهذا يعني عدم إمكانية رفض فرض عدم، وهذا يعني أن النموذج مستقر وتم تعيينه بشكل صحيح.

شكل رقم (٢) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج EViews 13

٦- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

٦-١- النتائج

لعل من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ١- ظل ميزان المعاملات الجارية في حالة عجز مستمر خلال فترة (١٩٩١-٢٠٢٣) وذلك باستثناء بداية الفترة عام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ والذي تحقق فيهم فائض قدر بحوالي ٣.٣، ٣.٤، ٢.٥ مليار دولار على الترتيب ثم عام ١٩٩٤ والذي تحقق فيه فائض هزيل يبلغ ٠.٣١ مليار دولار وأيضاً الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) والذي سجلت فائض هزيل في بداية ونهاية الفترة قدر بحوالي ٠.٦٢، ٠.٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٧ على الترتيب، بينما كانت أعلى قيمة للفائض هي ٣.٧ عام ٢٠٠٣.
- ٢- اتسمت فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بإجراءات تخفيف هائلة للديون الخارجية لمصر من جميع أنحاء العالم وشهدت فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية حالة من التحسن التدريجي في عديد من المتغيرات الاقتصادية مما قلل من الحاجة إلى الاقتراض من الخارج نسبياً، واستمر رصيد الدين الخارجي في الارتفاع بوتيرة متنامية نتيجة الإصلاحات خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ التي تمت في هذه الفترة والقروض التي حصلت عليها مصر من عده مصادر أجنبية.
- ٣- شهدت بداية التسعينات تحولاً فكرياً في إدارة الاقتصاد المصري، وذلك من خلال الاعتماد على استراتيجية تنمية جديدة قوامها الاعتماد على آليه السوق وتعزيز دور

القطاع الخاص في عملية النمو والتنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الاقتصاد المصري، وبالتالي سعت الحكومة إلي تحسين الحوافز الاستثمارية من خلال سن القوانين والتشريعات بشكل يضمن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، بالإضافة إلى إصلاح العديد من القوانين المرتبطة بالاستثمار والإجراءات المنظمة للنشاط الاقتصادي. ثم أجريت بعض التعديلات على القوانين التي سادت خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والمرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية.

٤- اتبعت الحكومة بشكل عام سياسة مالية انكماشية كمحاولة لترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات، وبالتالي خفض نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن إعفاء مصر من نصف ديونها الخارجية وإعادة جدولة النصف الآخر وإسقاط بعض الدول مثل الولايات المتحدة ودول الخليج بعض الديون وذلك خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وارتبط عجز الميزانية بالعجز في الحساب الجاري (العجز التوأم) فكلاهما ارتقعا خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٤ وبرنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦.

٢-٦- التوصيات

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات لمتخذي القرار وصانعي السياسات من أجل تقليل عجز ميزان المعاملات الجارية، ولعل من أهم هذه التوصيات ما يلي:

- ١- يجب تهيئة الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص -تجنب طرد القطاع الخاص- لكن أن يكون التطبيق مشروط بأنه يُطبق تدريجياً؛ لأن التطبيق بشكل سريع قد يُضر بالعدالة الاجتماعية، وبرفاهية المجتمع ككل، بالإضافة في كونه يبطئ عملية التنمية الاقتصادية.
- ٢- يتعين على الدولة الاهتمام بصادرات الصناعات التحويلية مرتفعة العائد وتشجيع انتاجها، وزيادة الدعم الموجه لها.

- ٣- يجب على الحكومة الاهتمام بتبني تنمية متوازنة بجميع القطاعات الاقتصادية، فلا يتم إهمال قطاع في سبيل تنمية قطاع آخر.
- ٤- ضرورة تنويع الصادرات المصرية كمحاولة للحصول على نصيب أكبر في الأسواق العربية والأفريقية، وزيادة الدعم النقدي للصادرات المصرية خاصة الصناعية والزراعية، من أجل المحافظة على أسواق التصدير.
- ٥- ضرورة المراجعة الدورية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنظومة الحوافز التي تتمتع بها وتكلفتها وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية.
- ٦- يتعين على الحكومة المصرية اتباع سياسة تشجيع الصادرات بدلاً من سياسة الإحلال محل الواردات مع الأخذ في الاعتبار حجم السوق المحلي؛ لأنه يمكن أن يكون ضار في بعض الأحيان في الدول النامية كحالة مصر.
- ٧- يتعين على الحكومة اتباع استراتيجية واضحة طويلة الاجل تجمع بين الإنتاج الموجه للتصدير والإنتاج المحلي لبدائل الواردات بما يقلص الفجوة بين الواردات السلعية والصادرات السلعية مع العمل على إحداث تحول نوعي في هيكل النشاط الإنتاجي بحيث يزيد الرصيد النسبي لقطاعي الصناعة والزراعة على حساب قطاع الخدمات.

٦-٣- البحوث المستقبلية

- لعل من أهم الدراسات التي لم تستطع الدراسة التعرض لها، وتوصي بإجراء دراسات مستقبلية عنها ما يلي:
- ١- أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٥).
 - ٢- أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٥).
 - ٣- أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٥).
 - ٤- أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الميزان التجاري الغذائي المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٥).

٧- المراجع

٧-١- المراجع العربية

أبادير، عطا الله أبو سيف والشريف، مروة عاصم محمود ومتولي، رش حسن محمد علي (٢٠٢١) "السياسة النقدية والاصلاح الاقتصادي في مصر" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية 35, (عدد متخصص في العلوم الاقتصادية)، ١٠٣-١٤١.

أبادير، عطا الله أبوسيف والسيد، رشاد حسن فهمي. (٢٠١٩). "تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٣٣ (٣)، ١٣٩-١٥٩.

أحمد، عبد الرحمن يسري (٢٠٠٣) "الاقتصاديات الدولية". قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

أمين، رحاب محمد محب (٢٠١٩). "قياس وتحليل أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الميزان التجاري المالي". مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، معهد الدراسات والبحوث الاسيوية- جامعة الزقازيق، ٥ (٧)، ٦٩٣-٧١٠.

الأفندي، محمد أحمد (٢٠١٣)، "مقدمة في الاقتصاد الكلي" - ط ٥ - الأمين للنشر والتوزيع.

البنداري، خالد عبد الوهاب (٢٠١٦)، "تأثير الفروق في اسعار صرف الجنية المصري علي الاقتصاد المصري" ورقة عمل اتحاد الغرف العربية.

السريتي، السيد محمد أحمد (٢٠٢١) "الاقتصاد الدولي" دار فاروس العلمية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

السريتي، السيد محمد أحمد والسريتي، عمرو محمد إبراهيم وحسين، نسمة محمد مصطفى (٢٠٢٣)، "أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على سعر الصرف ومعدلات التضخم في مصر" المؤتمر العلمي السادس لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية.

السريتي، عمرو محمد إبراهيم (٢٠٢٤) " تحليل أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الميزان الجاري المصري خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٣)" المؤتمر العلمي السابع لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية -جامعة الإسكندرية.

المقبلي، محمد علي حزام غالب (٢٠٠٨) "سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية: حالة اليمن"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

خالد، أيمن والنجار، تامر (٢٠١٧)، " تخفيض قيمة الجنيه المصري وأثره على ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠١٦/٢٠١٥ -دراسة تحليلية قياسية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان ٣١ (٤)، ١٠٥-١٦٨

خالد، إسماعيل محمد، والنجار، تامر فكري عطية (٢٠٢٠). "تقويم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ وقياس محددات النمو الاقتصادي". المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، ٢٤(١)، ٣٩٢-٤٨٥.

خالد، أيمن إسماعيل محمد (٢٠١٨). "دراسة وصفية لواقع الصادرات السلعية المصرية على أساس التصنيف الجغرافي والتكنولوجي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥". مجلة مصر المعاصرة، ١٠٩(٥٣٠). ٢٧٤

سلمي، دوحة. (٢٠١٤). "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" -دراسة حالة الجزائر. جامعة محمد خيضر بسكرة.

عبد القادر، عيد رشاد (٢٠٢٣). "الإصلاح الاقتصادي والموازنة العامة في مصر: دراسة تحليلية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١٥(٤)، ٥٩٨-٦٣٢.

عبد المجيد، محمد سعيد، والحيطي، ممدوح عبد الواحد (٢٠١٩). "برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري - دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦". حوليات آداب عين شمس، ٤٧(٣)، ١١٠-١٥٧.

عطية، عبد القادر (٢٠٠٤). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية. جمهورية مصر العربية.

كريم، كريمة (١٩٩٦). "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-١٩٩٢) في مصر". مجلة مصر المعاصرة، المجلد ٨٧، (٤٤١)، ٥-٤٥

محمود، محمود (٢٠٢٢). "أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)". مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، ٤٤٤ (٣). ٣٧٦-٤٢١.

مشعل، زكية (٢٠١٩). "أثر برامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على الاقتصاد الكلي". المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، ٦ (١)، ٥-٤٢.

مقرن، عبد الكريم (٢٠١٢). "الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٢.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:

<https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4641>

نجا، علي عبد الوهاب (٢٠١٩). تاريخ مصر الاقتصادي المعاصر. دار فارس العلمية، الإسكندرية.

نجا، علي عبد الوهاب (٢٠٢٣) "محددات العجز في الميزان التجاري المصري (١٩٨٠ - ٢٠٢١): دراسة تحليلية قياسية". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، ٨ (١٣)، ١٢-٥٢.

٧-٢ - المراجع الأجنبية

- Abdelraouf, N., El-Abbadi, H., & Noureldin, D. (2021). **Inflation dynamics in Egypt: Structural determinants versus transitory Shocks**. The Journal of Developing Areas, 55, pp 297-320. doi:10.1353/jda. 2021.0046
- Adelgan, A. E, & Abraham, A. (2022). **The determinants of Balance of payments in Nigeria**. Saudi J Econ fin, 6 (7), 222-229.
- Al-fawwaz, T.M (2016). **Determinants of external debt in Jordan: An empirical study (1990-2014)**. International business Research, 997,116-123.
- Al-Mashat, R. A., & Grigorian, D. A. (1998). **Economic reforms in Egypt: emerging patterns and their possible implications (1977)**. World Bank Publications.

- American Chamber Of Commerce In Egypt, Country Risk Indicators, Oct. 18, 2006, P.2.
- Bakari, S. (2017). **The relationship between export, import, domestic investment and economic growth in Egypt: Empirical analysis**. Euro Economica, 36 (2), 34-43.
- Boateng, C., & Ayentimi, D. T. (2013). **An empirical analysis of balance of payment in Ghana using the monetary approach**. European Journal of Business and Management, 5(8), 101-111
- Carranza, L (2002). **5 current sustainability in macroeconomic management programs and policies in international monetary fund** (<https://www.mdpi.com>).
- Domaç, I., Peters, K., & Yuzefovich, Y. (2004). **Does the exchange rate regime matter for inflation? Evidence from transition economies**. Policy research working paper, 2641, 1-29.
- Dornbusch, Fischer, & Startz (2014). **EBOOK: Macroeconomics**. McGraw Hill.
- Egypt's Economic Reform Agenda, Business Week, May 30, 2005, p.15
- El-Sadat, E. H. A. E. (2020). **A Study on the Effect of Interest Rate on Inflation Rate in Egypt**. Scientific Journal for Economic& Commerce. (2), 293 – 322.
- IMF, et al (2003). **External debt statistics: guide for compilers and users**. International monetary fund. (and retrieved from <https://www.imf.org>).
- IMF, et al (2014). **External debt statistics: guide for compilers and users**. International monetary fund. (and retrieved from <https://unstats.un.org>).
- International Monetary Fund. (2002). **The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Exchange Rates**. Retrieved from <https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2002/02-51.pdf>
- Khalifa, M. (1998). **The Economic Reform Policies and their Impacts on The Balance of Payments'**: Adjustment in Egypt, The institute of national planning.
- Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2009). **International Economics: Theory and Policy (8th ed.)**. Pearson Education. ([https://www.academia.edu/42758511/International Economics Theory and Policy Krugman](https://www.academia.edu/42758511/International_Economics_Theory_and_Policy_Krugman)).
- Maddala G. S., (1992). **Introduction to Econometrics**. Macmillan Publishing Company, 2nd Edition.
- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). **Economic Development (12th ed.)**. Pearson Education.